انعكاسات ظاهرة انتشار الســـــلاح علـــــى المجتمع الليبي

أ .حنان محمّد عبد الرحمن الورفلـــــي*
قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب سلوق ، جامعة بنغازي
hanan.alwirfili@uob.edu.ly
تاريخ الارسال 8/ 2025/8م تاريخ القبول 2025/9/1م

The repercussions of the proliferation of weapons on Libyan society

*Hanan Mohamed Abdelrahman Al-wirfili - Department of Sociology - Faculty of Arts, Sloq - University of Benghazi
hanan.alwirfili@uob.edu.ly

Summary
This research paper attempts to monitor the harmful use of weapons by those outside the law, considering them essential to their daily lives, like food and drink. Given the instability and almost complete lack of security in Libyan society, according to citizens affected by these weapons and citizens in general, many have pointed out that the presence of these weapons makes them feel unsafe even while they sleep, due to the uncertainty that awaits them as long as the weapons are not in their proper place.
Considering the subject of the study, the researcher, aware of the surrounding dangers, where killing and fighting have become the talk of the town, as if life were a dramatic stage for bloody tragic events, and the simplest way to describe it is as a kind of madness that has afflicted humanity, this study attempts to answer the question posed about: The repercussions of the proliferation of weapons on Libyan society by presenting the literature and the researcher's opinion during the study, in addition to studying some cases affected by this phenomenon, which is the subject of the research. The study concluded that it is necessary to identify the factors that led to the exacerbation of this problem, explain them, and determine their causes in order to arrive at the best solutions or methods to eliminate these causes or limit their impact as much as possible.

الملخّـــص:

تُمثـــل هذه الورقـــة البحثية محاولة لرصد مظاهر استخدام السلاح بشكلٍ يتسبب بالإضرار على اعتباره بالنسبة لمستخدميه ممن هم خارج القانون كالطعام والشراب

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

في نمط حياتهم اليومية ، حيث إن ما يشهده مجتمعنا الليبي من تذبذب في الاستقرار وشبه انعدام للأمن بحسب المواطنين المتضررين من فوضى انتشار السلاح؛ إذ أشار عديد الناس إلى أن وجود هذه المظاهر تجعلهم لا يأمنون من شـــرّها حتى في نومهم نتيجةً للمجهول الذي ينتظرهم لطالما كان السلاح في غير موقعه الصحيح المنوط به .

وبالنظر إلى موضوع الدراسة، فإن الباحثة استشعاراً منها بالمخاطــر المحيطة، فقد أصبح القتل والاقتتال حديث الساعة، وكأن الحياة مسرحية درامية لأحداث مأساوية دامية أبســط ما يمكن أن توصَف به حوادثها بأنها نوعٌ من الجنون أصاب البشر، فإن هذه الدراسة تحاول الإجابة عن التساؤل المُثار حول : الانعكاسات التي تسببها ظاهرة انتشار السلاح على المجتمع الليبي من خلال عرض الأدبيات ورأي الباحثة خلال الدراسة، إضافة إلى دراسة لبعض الحالات المتضررة من هذه الظاهرة موضوع البحث. توصلت الدراسة إلى أنه لابد من تحديد العوامل التي أدت إلى استفحال هذه المشكلة وتفسيرها والوقوف على أسبابها، بغية الوصول إلى أفضل الحلول أو الأساليب للقضاء على هذه الأسباب أو الحد من تأثيرها قدر الإمكان.

تقديـــــم:

تســلط هذه الدراسة الضوء على شريحة أضحت واضحة المعالم للعيان ولا تحتاج منّا مجهوداً للإشارة إليها، إذ نشعر بقلقٍ عظيم إزاء توسّع انتشار حيازة واستخدام السلاح والأعمال المتصلة به، كالإتجار غير المشروع به وبالمخدرات والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وغيرها من الأعمال اللاأخلاقية، وتنوّع وتزايد أنشطة الجماعات الإجرامية المنظمة.

إن الشعب الليبي "هو الوحيد الذي يواجه الأثر الكامل لانعدام الأمن بسبب الانتشار الواسع للسلاح." (بوابة أفريقيا). كما يطرح موضوعنا عديد التساؤلات منها ما يرتبط بمفهوم الأمن الاجتماعي وماهيته، ومدى اتفاقه أو اختلافه مع الرؤى الفلسفية المختلفة، ومنها ما يرتبط بالانعكاسات الاجتماعية التي تسببها ظاهرة انتشار السلاح على مجتمعنا الليبي حيث لازال النقاش دائراً حول كيفية المحافظة على رأس المال البشري وأمنه في ظل مواجهة هذه الآفة.

مشكلة الدراسة :

يعاني مجتمعنا الليبي من مشكلة تفاقمت واستغولت ليحيق الخطر بكل كائن حي متواجد في الشارع أو السيارة أو حتى داخل البيت لا فرق ، حيث تطال أيدي القتلة

المتعمّدين كل شيء ينبض بالحياة لتحوله إلى عدم، وتصبح على إثره الحياة متشحة بالقتامة وكل هذا بسبب هؤلاء الفوضويين ممن لا يأبهون بقيمة حياة غيرهم أياً كان، فعقولهم متجهه نحو المجهول بسبب ما يتناولونه من مذهباتٍ للوعي من كل صنف ونوع.

أما مبررات الدراسة تتمثل في :

- إزهاق الأرواح بشكل شبة يومي بسبب الاستخدام المفرط للسلاح بشكل غير قانوني.

قلة احترام ممتلكي الأسلحة للجهات القانونية مما يترتب عليه ثقتهم أنه لن تتخذ ضدهم أي-عقوبات مشددَة رادعة من قبل الأجهزة الأمنية المنفذة لسلطة القانون.

أسئلة الدراسة :

1- كيف يمكن وضع هذه الفئة من حملة الأسلحة غير القانونية تحت المجهر؟

2-ما الانعكاسات التي تسببها هذه الظاهرة ؟

3-كيف يمكن الوصول إلى مقترحات من شأنها أن تساعد الجهات المخولِة بسن واستحداث.؟

4- كيف يمكن الوصول إلى مقترحات من شأنها أن تساعد الجهات المخولِة بسن واستحداث قوانين تخدم هذا الظرف الاستثنائي الخاص بالمجتمع الليبي، حيث إنه يمتلك خصوصيته في هذا المحك؟

أهداف الدراسة :

1-تهدف الدراسة إلى وضع هذه الفئة من حملة الأسلحة غير القانونية تحت المجهر

2-تسعى إلى التعرف على الانعكاسات التي تسببها هذه الظاهرة

3-محاولة الوصول إلى مقترحات من شأنها أن تساعد الجهات المخولِة بسن واستحداث قوانين تخدم هذا الظرف الاستثنائي الخاص بالمجتمع الليبي، حيث إنه يمتلك خصوصيته في هذا المحك.

أهمية الدراسة:

تتمحور أهمية الدراسة في كونها قضية تمسُنا جميعاً حيث إننا معرضون لهذه الجريمة في كل وقت وحين دون تفريق. وخطورة انتشار السلاح في غياب خطة أمنية محددة وواضحة لجمعه ومنع استفحال الأمر وتطوره للأسوأ.

المنهج المتبع :

والمنهج المستخدم في هذه الدراسة منهج دراسة الحالة. ومحاولة الإجابة عن السؤال التالي: ماهي الانعكاسات التي تسببها ظاهرة انتشار السلاح على المجتمع الليبي؟

مفاهيم الدراســـة:

الأمـــن الاجتماعـــي: " يشمل كل النواحي الحياتية التي تهم الإنسان المعاصر، فهو يشمل أول ما يشمل الاكتفاء المعيشي، والاقتصادي والاستقرار الحياتي للمواطن، كما يتناول إضافة لما سبق تأمين الخدمات الأساسية للإنسان فلا يشعر بالعوز والحاجة، ويشمل الخدمات المدرسية والثقافية والرعاية الإنسانية والتأمينات الاجتماعية والمادية في حالة البطالة أو التوقف عن العمل، كما يهدف إلى تأمين الرفاهية الشخصية ما يؤدي إلى تأمين الوقاية من الإجرام والانحراف." (مصطفى العوجي ، موقع المعرفة العربي الأول ، 2017 م).

يتضح لنا من هذا التعريف أن العلاقة طردية بين توفير الاستقرار وحاجيات الفرد اليومية والتنمية المجتمعية.

إجرائياً: (يعني الحرص على استثمار كل الطرق والوسائل والسبل الممكنة للمجتمع بشكل يدور حول منع وتقليل التهديدات أو التحديات التي تحول دون تحقيق الأهداف التنموية للمساهمة في دفع عجلة التقدم للأمام).

الانعكاسات الاجتماعيـــــة: "هي ما يترتب عن أو يكون نتيجة لأي فعل اجتماعي، قد يكون إيجابياً أو سلبياً ويؤثر في حياة الأفراد داخل المحيط الاجتماعي". (محمد جودة،1999 ،ص43).

إجرائياً:(هو ما يولده وجود وانتشار السلاح داخل المجتمع من ردود أفعال اجتماعية سواء أكانت بالقبول أو الرفض مما ينعكس على التفاعلات والعلاقات بين أفراد المجتمع الواحد).

ستتعرض الدراسة لتوضيح جانب الأمن الاجتماعي ومدى أهميته في سياق ارتباطه بموضوع الدراسة، حيث كان الأمن ولايزال هاجس الأفراد والجماعات، والأمم تسعى إلى تحقيقه بشتى السبل باعتباره العامل الجوهري الذي يحفظ الوجود الإنساني ويمنحه مكانة في الحياة الكريمة، لذلك فقد رافق تصوُر الحياة المطمئنة الآمنة كل العصور والأزمنة بما يتفق مع الفطرة التي جُبل عليها البشر وهي غريزة البقاء والدفاع عن الحياة وسلامة الجسد والحرية، وتطورت أساليب الدفاع والحفاظ على الأمن بتطور وسائل التقنية التي توصَل إليها الإنسان من العصور البدائية والحجرية

إلى الزراعية فالصناعة وتطور وسائل المواصلات إلى تكنولوجيا الاتصالات إلى تقنية المعلومات.

ونحن اليوم بصدد ظاهرة تحولت إلى مشكلة أضحينا نعاني من ويلاتها بسبب انتشارها بعموم الوسط المجتمعي ألا وهي مشكلة انتشار السلاح في مجتمعنا الليبي، ورغم أهمية موضوع الدراسة وارتباطه الوثيق بحياتنا اليومية إلاّ أنه لم ينل القدر الكافي من الدراسة المتعمقة والبحث بصورة مستقلة ، فيما عدا الناحية الأمنية المتعلقة بترسيخ أنظمة الحكم بواجبات أفراد السلطة العامة في مجال مكافحة الجرائم أو التدخل العسكري؛ دون الاهتمام بالناحية الأشمل التي ظلت غير منظورة الا من قبل بعض الباحثين ممن نجحوا في التأكيد على أنه لا وجود لمجتمع سليم بدون الفرد السليم. وهو ما عبَر عنه تقرير التنمية البشرية لسنة 1999م تحت مسمى تهديدات جديدة للأمن البشري بالقول "إن انكماش الزمن والمكان يؤدي إلى ظهور تهديدات جديدة للأمن البشري فالعالم سريع التغيُر ينطوي على مخاطر كثيرة لحدوث اختلالات مفاجئة في أنماط الحياة اليومية، في فرص العمل وفي سبل الرزق وفي الصحة والسلامة الشخصية وفي تماسك المجتمعات اجتماعياً وثقافياً." (فايزة الباشا، 2006، ص3). حيث إنه مع تطور التكنولوجيا ووسائل الاتصال السريعة المتزامنة معها ، أدت بالمقابل إلى انتقال تهديدات الأمن البشري حول العالم والمشار إلى بعضٍ منها كانهيار الأسواق المالية، وانتشار الجريمة المحلية والعالمية ، وما إلى ذلك مما تتعرض له الدول من تهديد بسبب دول أخرى لها مصلحتها الخاصة فيما يحدث. ولوحظ أن ما تشهده بلدانٍ عدة من تحضُّر مكثف، وانعدام للبنى التحتية وانخفاض لفرص الاستفادة من الخدمات أو الحصول على دخل، وتفاقم أوجه التفاوت في الدخل قد أسهمت كلها في تفكك الأسرة التقليدية وشبكات الدعم الاجتماعية والثقافية. فحين يجد الإنسان الوسط الاجتماعي الملائم، حيث تتوفر له البيئة المناسبة التي يجد من خلالها التشجيع للتصرف والسلوك غير السوي ، فنجد أن شبكة العلاقات الاجتماعية الموبوءة تهيئ جملة الظروف التي تلائم انحراف الفرد أو الأفراد من خلال مدِّهم بمعايير وقيم مختلفة يمكن أن نسميها ـ معايير وقيم الانحراف ـ أو معايير وقيم المشكلة الاجتماعية ، وهذا ما دعي تقريباً كثيرا من علماء الاجتماع إلى ابتكار مصطلحات مميّزة مثل ثقافة الجريمة ، وثقافة المخدرات ، و ثقافة انحراف الأحداث.(تيماشيف،1980،ص52).

فهذه الثقافات إذن علمياً هي موجودة على هامش الثقافة العامة الصحية، غير أنها توجد أي ثقافة المشكل الاجتماعي بشكل غير طبيعي وغير صحي وغير مقبول، وهي

ثقافة قائمة لها معاييرها وقيمها الخاصة، التي تحدد طريقة السلوك والتصرف وأسلوب التفاعل بين المشتركين في هذا السلوك غير السوي

ما يهمنا هنا تحديداً أنه متى ظهرت بوادر انحرافيه في السلوك أو التفاعل الاجتماعي، تبدأ العلاقات الأولى تحوِل الموقف من ظاهرة اجتماعية عادية صحية إلى ظاهرة اجتماعية غير عادية وغير صحية، "فكلّما لاحظنا ازدياد هذا التحول في الاتجاه المنحرف غير السوي كلما بدأنا نقترب من بروز وتكامل الظروف لنشأة ونمو الظاهرة التي نسميها: المشكلة الاجتماعية".(مدحت أبو النصر،2004م،ص264). فدائماً المعايير التي نستعين بها في الحكم على نمو هذا السلوك المنحرف تكون من خلال نظرة الثقافة السائدة ومكوناتها.

والواقع أن التاريخ ينبئنا بأن البشر منذ وجودهم شُغِلوا بالاستقرار المكاني والشعور بالطمأنينة والقوة، وهو ما اقترن بالحاجة الماسة إلى تحقيق الأمن بأبعاده المختلفة وفي مقدمتها أمنهم الغذائي والأمن العائلي والعشائري، والأمن الصحي، وهذا ما يعرف جملةً بالأمن الاجتماعي بالمفهوم التقليدي أما حديثاً فقد عُرف بالحق في التنمية المستديمة.

وتجدر الإشارة إلى أن الأمن الاجتماعي أصبح من الموضوعات الجديرة بالدراسة في عالم تتنازعه التيارات الأيديولوجية المختلفة، وتهيمن عليه سياسة القطب الواحد التي تحاول فرض قوانينها وثقافتها مما أفرز اتجاهاً متطرفاً غير قادرٍ على تلمُس طريقه بشكلٍ واضحٍ، فجاء مسلكه لاإنسانياً وتعثّرت تقارير التنمية التي حاولت تسليط الضوء على حجم المشكلة وأخطارها في التأثير على مجريات السياسات الدولية الخاضعة للغة السوق والمصلحية على حساب الأفراد والجماعات.(فايزة الباشا،2006 ، ص6

يتضح لنا مما سبق عرضه أهمية الأمن ودوره في إحداث التنمية بالمجتمعات سواء أكانت كبيرة أو صغيرة، فإذا لم يتوفر الأمن للأفراد ستتعطل كل مظاهر الحياة لتعيق تقدم المجتمع وتطوره. فحسب دراستنا إن الرصاص المتناثر هنا وهناك ما يزال يُسقط المزيد من الضحايا في البلاد رغم التحذيرات من الجهات المختصة والحملات التوعوية المقتضبة من قبل المؤسسات المدنية. وما يسمى رصاصاً عشوائياً ظاهرة تحولت مع مرور الوقت إلى مشكلة يعاني منها كل الليبيين على حدٍ سواء في مجتمعنا بشكلٍ عام وفي مدينة بنغازي على وجه الخصوص نتيجة وقوع السلاح بأيدي أُناسٍ من غير ذوي الأهلية لحمله أو استخدامه بهذه الصورة.

فقد حولت مشكلة انتشار السلاح أعراس الليبيين إلى مآتم عندما يتم استخدامه بشكل فج عند أغلب العائلات؛ حيث يكثر عدد حامليه في المناسبات الاجتماعية ولا يقتصر الأمر على المسدسات أو البنادق بل يتعدَّاه إلى الأسلحة الثقيلة ذات الاستخدام بعيد المدى المخصَّص للمساحات الشاسعة كالصحاري والفضاءات المشابهة، فتسقط هذه الأنواع من الأسلحة على البشر والحجر ما يسبب في الإصابات البليغة التي تصل إلى حد العاهات المستديمة، أو تؤدي بشكل مباشر للوفاة. وتتداول وسائل الاتصال الاجتماعي بشكلٍ مستمر هذه القضايا ومع هذا كله لازال استخدامها شائعاً دون تقنين برغم ما ينتج عنها من مآسي بشكلٍ متتالٍ.

لذا كان لزاماً إيضاح المراحل التي تمر بها الظاهرة عبر تحولها إلى مشكلة عبر الزمن حيث تؤرق مضجع سكان هذا القطر. فهناك سلوك اجتماعي متكرر ملزِم لأصحابه نسميه الظاهرة الاجتماعية، وهو الفعل الاجتماعي لهذا هناك فرد وجماعة ونوعية العلاقة أو السلوك بينهما وهو الذي يكوِن بيئة اجتماعية أو ظاهرة اجتماعية، وهذه البيئة الاجتماعية قد تكون صحية معافاة وفي هذه الحالة نسميها ظاهرة اجتماعية عادية، وقد تكون هذه البيئة الاجتماعية غير صحية أي مريضة وفي هذه الحالة نطلق عليها ظاهرة اجتماعية غير عادية. (فهمي توفيق مقبل، 1994م ،ص ص 10-16).

إذن فنوعية السلوك السائد أو التفاعل الاجتماعي هو من يلعب الدور الأكبر والمهم في تحديد الدرجة أو المدى الذي بواسطته نعرف ما إذا كانت الظاهرة الاجتماعية صحية أو غير صحية، سوية أو منحرفة والسؤال هنا كيف يكون هذا؟ الإجابة هي: هناك أساليب عدة ولكن أهمها الثقافة بما تحويه من قيم ومعايير، فهي التي تساعدنا في تحديد درجة الانحراف عن التفاعل الاجتماعي الصحي، فيمكننا القول بأن هناك ثقافة كلية وثقافة فرعية. فالثقافة الكلية هي ثقافة المجتمع الأكبر والثقافة الفرعية هي ثقافة المجتمع الأصغر متمثلاً في الجماعة الصغيرة كالبيئة المدرسية أو بيئة الحي .... إلخ. يمكن الإشارة إلى أن الثقافة الكلية وفروعها ومكوناتها الجزئية هي التي تسهم بشكل كبير في تحديد درجة انحراف السلوك الاجتماعي أو التفاعل الاجتماعي عن النقطة التي تليها ، حيث يعتبر سلوكاً منحرفاً أو تفاعلاً اجتماعياً غير صحي ، ويتطلب عملاً اجتماعياً يعيده عن انحرافه إلى نقطة التوازن الاجتماعي ، ومن جهةٍ أخرى يمكن أن ننظر للظاهرة الاجتماعية على أنها تتكون من مكونات داخلية أي علاقات متبادلة بين الأفراد والواقعين في نطاقها ، وهذا يعزز لدينا أن أي تصرُّف سينعكس على الآخرين القريبين من الشخص أو الفرد الذي يصدر منه السلوك كما أن أي علاقة في الظاهرة

نفسها تنعكس على العلاقات القريبة منها وتكون في مجملها نواة لسلوك جديد وهكذا. (تيماشيف ،1980 ،ص53).

وتتحول الظاهرة الاجتماعية إلى مشكلة اجتماعية عبر المراحل التالية: -

1-السلوك العادي المقبول من الجميع. ثم:

2-السلوك غير العادي والمنحرف قليلاً. يليه:

3-السلوك المنحرف تماماً "المشكلة الاجتماعية". بعد ذلك:

4-انتشار السلوك المنحرف " تعدد المشاكل الاجتماعية وتداخل بعضها ببعض "، وظهور مشكلات اجتماعية أخرى نتيجة السلوك المنحرف الأول أي المشكلة. فيعكس:

5-ظهور آثار سلبية على مستوى الفرد كنتيجة للمشكلة أو المشاكل الاجتماعية. فينتج عنها:

6-ظهور مشكلات على مستوى المجتمع كنتيجة للمشكلة أو المشاكل الاجتماعية. ثم تزداد تعقيداً:

7-بظهور مشكلات اجتماعية جديدة لم تكن في الحسبان وتترتب عليها آثار سلبية على الفرد والمجتمع أيضاً. وتصل أخيراً إلى:

8-معالجة الضرر الناتج عن المشكلة الاجتماعية القديمة. والضرر الناتج عن المشاكل الاجتماعية الجديدة التي خلفها، وهذا الضرر يتمثل في جوانب مادية مثل النفقات، العلاج والإيواء، والضمان وغيره. وجوانب معنوية مثل فقدان إنسان من أبناء المجتمع الأسوياء، وتضرر أسرته وأولاده الذين يتسببون في مشكلة اجتماعية جديدة أو يسهمون في تطور مشكلة اجتماعية قائمة. (المرجع السابق ،1980، ص ص 58-59).

عطفاً على ما سبق فإن الظاهرة الاجتماعية تتحول من طور الصحة إلى طور الاعتلال، نظراً إلى أنها تتكون من علاقات متبادلة معقدة بين الفرد والجماعة يكون محتواها تحول السلوك الإنساني من شكله العادي إلى الشكل غير العادي "المنحرف" والذي يكون باعتقادي النواة الأولى لتحول الظاهرة الاجتماعية إلى مشكلة وهذا واقع انتشار السلاح في (ليبيا)، حيث تحوَّل من ظاهرة إلى مشكلة يصعب علاجها.

لوحظ عند تتبع موضوع انتشار السلاح من خلال الدراسات التي أجريت على بعض المجتمعات العربية التي تعرضت بشكلٍ ما إلى ظروف تسببت في وقوع السلاح في أيدي الأفراد والجماعات ، أنها مرت بمثل الظروف التي مر بها المجتمع الليبي من سقوط لنظام حكم سابق أو انتشار للفوضى وخلل بالقوى الأمنية في شكل عددٍ من القضايا المتنوعة ، مما شجع الكثير من أرباب السوابق وخريجي السجون

على الإقدام على أفعال تخل بأمن مجتمعاتهم واتخاذ نهج معين لتطبيق الجريمة ، وكل هذا يحدث لشعورهم بعدم الانتماء للوطن إضافةً إلى نقص الوعي لدى معظم فئات المجتمع سواءً البسطاء أو غيرهم وإدراكهم لخطورة ما يحدث آنذاك وبالتالي تبعاته لاحقاً بمرور الوقت.

أشارت إحدى الدراسات والتي طبقت على المجتمع العراقي إلى أن كثيراً من المناطق الحضرية لاسيما في المجتمعات النامية تشهد ارتفاعاً في مستويات العنف والجريمة وانعدام الأمن ، الذي يصحبه وجود نسبٍ عالية من الأطفال والشباب الذين يعيشون في بيئات تتسم بعدم الاستقرار والفقر ، مما يعرضهم بشدة لمخاطر ارتكاب الجريمة وللإيذاء وكثيراً من هؤلاء هم أشخاص متَجر بهم أو من الأشخاص المتَجرين بالأسلحة الخفيفة والمخدرات ، فيما أصبح آخرون منهم من مقترفي العنف الناجم عن ذلك أو غالباً من ضحاياه ، فالنزاعات وانتشار السلاح كان له تأثيره على جميع أوجه الحياة دون استثناء وعلى كل فئات وانواع البشر فيها. حيث أنه حينما تثقل الأم بالبحث عن لقمة العيش لفقد معيلها تضعف رقابتها على الأبناء فيبدأ هؤلاء الأطفال بالتسرب من الدراسة ويصبحون لقمة سائغة للاستقطاب من تجار المخدرات والسلاح وغيره مما هو مخالف للقانون مما يزيد من نسب الانحراف نتيجة هذه العوامل مجتمعة، وهذه الدراسة تبدو الأقرب من النموذج الليبي. (الفدعم ، محمدعلي ، 2020، ص ص 520-539) كما تعمل دراسة أخرى أجريت على المجتمع اليمني على معالجة مدى ارتباط الظاهرة العدوانية بظاهرة حمل السلاح حيث اتفقت مع الدراسة الحالية في هذه الجزئية وعزت ذلك إلى ضعف سلطة القانون والبعد عن أحكام النصوص القرآنية القاضية بتطبيق الحد على القاتل قال- تعإلى- : **" ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب لعلكم تتقون"** صدق الله العظيم. (الشرجبي ، غيلان عبدالقادر، 2000 ، ص ص185-214 نستعرض فيما يلي مقابلات أجريت مع نماذج لضحايا ظاهرة انتشار السلاح في المجتمع الليبي:

الحالة الأولـــــــــى: تروي القصة والدة الطفل الذي كان يبلغ الحادية عشر من العمر قتل برصاصة سقطت عليه من السماء فأردته قتيلاً ، وحدث ذلك بعد سماع أصوات تبادل إطلاق رصاص من مكانٍ يبعد عنهم حوإلى خمس دقائق تقريباً بالسيارة و اتضح فيما بعد أنها مداهمة لأحد أوكار المخدرات ،وهؤلاء يمتلكون عتاداً وذخيرة فقاموا بالصعود أعلى المباني وأخذوا يطلقون الرصاص بشكلٍ همجي في كل الاتجاهات ، لإحداث ردة فعل من سكان الحي ضد الجهة الأمنية التي داهمت هذا

المكان بحسب الأم ، بنفس الوقت كان الطفل متواجداً قرب منزله قادماً من متجرٍ للمواد الغذائية بعد ابتياعه للحلويات ليتناولها مع أقرانه احتفالاً بتفوقه في المدرسة وحصوله على الترتيب الأول على مدرسته ، فبدل أن يحتفل بتفوقه زفَ إلى قبره. فتقول الأم "تركت هذه التجربة غُصّةً وشعوراً يمتزج بالألم واللوم، شعور بالألم على فلذة كبدي المغدور دون ذنبٍ اقترفه، وشعور باللوم على تلك الجهة التي لم تخطط جيداً لهذه المداهمة"

الجريمة الثانيـــــــــة: تروي تفاصيلها زوجة المغدور حدثت لرب أسرة كان يقلُ أسرته صباحاً الأبناء لمدارسهم وبعد ذلك اتجه لمكان عمل الزوجة ، وعند اقترابهم منه تعرضا لرماية مجهولة المصدر أطلقت من مدىً بعيد وخلال تطاير الرصاص اخترقت إحداها زجاج السائق واستقرت برأسه فأودت بحياته على الفور، وتعقب الزوجة قائلة: " ماذا ارتكب زوجي من جرمٍ ليدفع حياته ثمناً لاستهتار هؤلاء القتلة معدومي الضمير والإنسانية ممن يتبجحون بامتلاك أنواع الأسلحة ويجربونها على المدنيين بدل تواجدها في أماكنها المخصصة لها، وما ذنب أطفالي ليُحرموا من أبيهم وهم في أمسّ الحاجة له وقُيدت هذه الجريمة ضد مجهول ، فالرماية لم يُعرف مصدرها ولم يُضبط الجناة في هذه القضية البشعة ".

الضحية الثالثـــــــــة: تروي أحداثها الضحية نفسها وهي إحدى موظفات القطاع العام وهي موظفة من الموظفات القدامى بهذا القطاع فقد أفنت فيه جزءاً كبيراً من حياتها ، حيث تعرضت للسرقة بالإكراه بقوة السلاح فتبدأ كلامها ب" الحمد لله الذي نجَاني بعد أن فقدت الأمل من النجاة في لحظةٍ لن أنسى مشهدها ما حييت ، تسهب قائلة: عندما دخلت إلى مقر عملي لأبدأ دوامي كالمعتاد وعندما أوقفت سيارتي من أجل صفها في المكان المخصص ، فوجئت بسيارة متهالكة مع أنها موديل جديد تقف خلفي ويترجّل منها أحد راكبيها ويهرول باتجاهي ليفتح عليَّ باب سيارتي ويجبرني على النزول منها وعندما حاولت المقاومة ورفضت النزول أخرج مسدسه وسحب وصوَب ووضعه برأسي وهددني بإفراغه برأسي إذا لم أمتثل لأمره ، وفي هذه الأثناء وجدت الأشخاص الثلاثة الآخرين يشهرون أسلحتهم ويصوبونها نحوي من الأمام لأتنحى بعيداً عن سيارتي وعندما صعد الشخص الأول إلى سيارتي وقادها خارج المقر ذهبوا إلى سيارتهم بسرعة وقادوها خارجاً دون أن يستطيع أحد التدخل لإيقافهم ، تعرب عن أسفها أن كل هذا حدث في وضح النهار وأمام مرآى الناس وفي شهر رمضان للأسف ، وأخذوا السيارة بكل محتوياتها ولم يُقبض عليهم للآن رغم

الاستدلال عنهم ومعرفة من يكونون عن طريق الكاميرات حيث تبين أنهم تشكيل عصابي حسب رجال قسم الشرطة بالمركز الذي تم التبليغ فيه عن هؤلاء السارقين المنحرفين".

الضحية الرابـــــــعة: من ضحايا انتشار السلاح هو شاب خُطف قبل عيد الفطر لهذا العام بيومين ومن خلال التواصل مع ذويه أعربوا عن هذا الحدث الجلل الذي أصابهم بأنه لم يخطر لهم ببال فهم أُناس مسالمين ليس لهم أي ميول لا سياسية ولا حزبية ولا يعتنقون فكراً أو اتجاهاً يمينياً ولا يسارياً ، كل ذنبهم أنهم يعملون لكسب رزقهم بأنفسهم "أعمالاً حرة" فيذهبون لكسب عيشهم بكدِّهم وعرق جبينهم ولا يسألون الناس إلحافاً ، وبعد خطف هذا الشاب يقول والده تابعنا عملية الخطف من خلال كاميرات مراقبة مثبتة قرب مكان حدوث الجريمة وجدوا أحد الخاطفين كاشفاً عن وجهه وتم تنزيل فيديو الجريمة وتداوله الناس على مواقع التواصل الاجتماعي ؛ ولكن دون جدوى حتى الأجهزة الأمنية لم تستطع العثور على الشاب حتى اللحظة ، والجدير بالذكر انه بعد مرور أكثر من أسبوع من اختطافه اتصلوا بأهله وأبلغوهم أنهم يريدون فدية تقدَر بمليون دولار ومنذ ذلك الاتصال لا خبر عنه.

الاستنتاج والتحليل: -

تبحث هذه الدراسة في كون انتشار السلاح يبعث عن القلق بالنسبة للناس الذين يعيشون مهدَّدين في أي لحظة أن يتعرضوا لأحد المواقف سالفة الذكر ، لذا يكتسب هذا البحث أهمية خاصة لأنه يتناول مشكلة كانت ولازالت وستظل مصدر إهدار إنسانية الإنسان ، وإزهاق أرواح البشر ظلماً وعدواناً بالاعتداء المسلح الذي غالباً ما يطال الأبرياء كلغزٍ محير يدحض المنطق الذي يدَّعي تميز الناس عن سائر الكائنات الأدنى بالقدرة العقلية ، لضبط دوافعهم العدوانية وحسم خلافاتهم وصراعاتهم وحل مشاكلهم بأسلوب عقلاني حضاري وبارتفاع مستوى الوعي العام تتبلور الممارسات السلوكية المتمدنة وتتلاشي النزعة العدوانية ، إلا أن الاقتتال المنظم والحروب النظامية والاحتكام لقوة السلاح تظل اللغة السائدة في النزاعات البشرية وفتك القوي بالضعيف هي المرجعية المتصدِّرة لمواجهة الخلافات المحتدمة داخل المجتمعات.

وحيث كان مردود هذه الأشكال المتعددة من جرائم انتشار السلاح خارج الشرعية نفسياً واجتماعياً واقتصادياً وصحياً على المتضررين منه ، فإن استمرار وتعمُّق هذه الأفعال الخارجة عن القانون أدَّت بشكل كبير إلى زعزعة الثقة بين أفراد المجتمع والجهات الأمنية بتكوين اتجاه عقلي سلبي نحو الموضوعات الأمنية العامة للمجتمع

بمرور الوقت وهو ما قد ينتج عنه المزيد من "الباثولوجيا" بالمجتمع وتعني : (الأمراض الاجتماعية) (محمد الجوهري،2007،ص349) ما يُحدِث نوعاً من حالة فقدان المعايير لدى الأفراد حسب نظرية "الأنومي" وتعني حالة عدم الاستقرار أو حالة الاضطراب والقلق لدى الأفراد الناجمة عن انهيار المعايير والقيم الاجتماعية ، حيث تصاب القيم والأعراف والقوانين بالضعف والوهن .

تأثرت بانتشار السلاح كذلك طبيعة العلاقات الاجتماعية بين القبائل والأسر فيما بينها بسبب تعرُّض بعض أبنائها للإيذاء من غيرهم من حاملي السلاح بها واستخدامه بشكلٍ غير مشروع حتى وإن كانت تبعية بعضهم في واقع الأمر لأحد الأجهزة الأمنية، إذ أنه يُحدِث خرقاً بالعلاقات مما يهدّد النسيج الاجتماعي للمجتمع. فالنسيج الاجتماعي يواجه أخطر تهديد له بسبب انتشار السلاح واستخدامه ما ينتج عنه نشر روح العداء نوعاً ما بين الأفراد بعضهم البعض، متمثلاً في اقتناص الفرص في أي سوء تفاهم بسيط للّجوء إلى استخدام القوة المفرطة ضد بعضهم كما يباح استخدام أي نوع من الأسلحة مهما كان المشكل تافهاً.

وبما أن الجريمة مرتبطة بالوجود البشري، حيث اختلف الباحثون والمتخصصون في تفسير أسبابها ودوافعها على مر العصور، كما اختلفوا في كون الجريمة متأصلة في الإنسان وموروثة أو كونها سلوكاً مكتسباً. فإن الجريمة كما يصفها دوركايم " هي موضوع بحث علم خاص هو علم الإجرام، على أن يكون مفهوماً لدينا أن الجريمة هي كل فعلٍ معاقبٍ عليه قانوناً " (اميل دوركايم ، 1956، ص33) .

فمكافحة أي ظاهرة إجرامية في أي مجتمع، تصبح أيسر وأكثر فاعلية؛ متى استندت إلى تحديد وفهم صحيحين لأسباب تلك الظاهرة في ذلك المجتمع، وبما أنها ظاهرة مؤثرة في حياة الفرد والمجتمع فلابد من تحديد العوامل التي أدت إلى ارتكابها وتفسيرها والوقوف على أسبابها، بغية الوصول لأنجع الحلول أو الأساليب للقضاء على هذه الأسباب أو الحد من تأثيرها قدر الإمكان.

من خلال تشريحنا للمشكلة ووضعها على الطاولة للنقاش والدراسة لكشف غموضها تبين أن أخطر ما يهدّد المدنيين للعيش في سلام هو وجود العديد من الأفراد أو التشكيلات المسلحة الخارجة عن سيطرة الدولة، كما ويثير انتشار الأسلحة خارج سلطة الدولة المخاوف من عدم تحقيق الاستقرار في هذا البلد خلال الفترة القريبة القادمة، حيث تقوم الجماعات المسلحة بعمليات قتل واختطاف لعديد الأشخاص واعتقالهم تعسفياً دون أن تعاقب من قبل السلطات. ورغم كل ما سلف ذكره من أخطار

لازالت ليبيا تشهد تدفقاً للأسلحة منذ عشر سنوات ونيّف في ظل الفوضى الأمنية في البلاد حتى باتت لعنة هذه الأسلحة تهدد بإراقة المزيد من دماء الليبيين وغيرهم من القاطنين بالتزامن مع عجز الحكومات المتعاقبة عن تنفيذ أي خطة أمنية محددة وواضحة ومتكاملة ، فقد باءت محاولات السلطات التي تولت مقاليد الأمور لتجميع السلاح بفشلٍ ذريع حيث ظل المواطنون عموما ومقاتلو الجماعات المسلحة أحادية القطب يرفضون تسليم أسلحتهم و هذا ساهم في استمرار العنف في ليبيا وانجرار البلاد أكثر فأكثر نحو عدم الاستقرار ويبقى انتشار السلاح أحد أهم التحديات التي تواجه مساعي إعادة الاستقرار إلى ليبيا بعد سنوات من الاضطرابات السياسية والنزاعات العسكرية فمنذ انتشار هذه الظاهرة في العام 2011م أصبحت سيفاً مسلطاً على رقاب المدنيين. وحسب بعض التقارير فإن ليبيا تضم أكبر مخزون أسلحة في العالم غير الخاضعة للرقابة يقدَر ما بين (150-200) ألف طن في أنحاء البلاد آنذاك (بوابة أفريقيا – تقارير الأمم المتحدة للتنمية عام 2011) .

ونعزو انتشار السلاح إلى سهولة الحصول عليه بطــرق غير مشروعة مع انهيار خطير لصورة الدولة لدى الرأي العام بالمجتمع، حيث أن الجلي أن الناس لا تشعر أن قيم الدولة ماتزال تُحترم، في ظل انتشار العناصر الإرهابية العابرة للحدود. ولأن الأمر يثير غضباً شعبياً عبر الكثير عن مطالبهم بحماية أبسط حقوق الإنسان وهو الحق في العيش والتنقل بأمانٍ وسلام. فمن مقوّمات الأمن الاجتماعي الاستقرار الاقتصادي، بالإضافة إلى توفير أنظمة وقواعد أمنية لتنظيم حياة أفراد المجتمع وتطبيق مبادئ العدل بينهم، ناهيك عن سيادة الترابط الاجتماعي فيما بينهم كما يمثله وجود حكومة عادلة لتطبيق النظام وتنفيذه على أرض الواقع وتعميق المواطنة. ومن مخاطر غيابه على المدى البعيد انتشار الاضطرابات الأمنية وعدم استقرار الناس في معيشتهم حيث لا يشعرون بالأمن والسلامة على أنفسهم وأهلهم، فالأمن غاية العدل وأساس التنمية وهو هدف الشرائع السماوية جمعاء فقد جاءت لإقامة السلام الاجتماعي بين بني الإنسان. فللمحافظة عليه يلزم غرس قيم المواطنة بين النشء والشباب بالمجتمع وهي مسؤولية كل المؤسسات الاجتماعية بدءاً بالأسرة مروراً بالمدرسة فالمسجد إلى المعهد أو الجامعة انتهاءً بمؤسسات المجتمع المدني ، حيث توضح للفرد دوره في حفظ الأمن بالمشاركة في الأعمال التطوعية والأنشطة المجتمعية التي من شأنها تقوية الروابط من الفرد باتجاه مجتمعه ، كالقيام بالتوعية للحفاظ على المياه والتوعية بشأن أهمية الثقافة والمعرفة وتقديم الخدمات لدور

المسنين وذوي القدرات الخاصة فمن خلال توطين مثل هذه القيم يُدفع الفرد للذَّود دون وطنه من خلال الالتزام بعادات المجتمع الموروثة للحرص على مقاومة العناصر الفاسدة ومكافحتها.

إنّ دور الأسرة والمدرسة هو تثبيت هذه المعارف والخبرات وغيرها من الأفكار والمفاهيم التي تصب في مصلحة الوطن والمجتمع، وهذا يُفضي إلى إعلاء قيمة المواطنة وتوعية أفرادها باحترام الآخرين مهما كانوا مختلفين، فكلّما سما المواطنون بأخلاقهم كلّما ترفَّعوا عن إثارة النعرات والعنصرية والقلاقل بالمجتمع، مضاف إلى ذلك بث قيم الدين الصحيحة في نفوس أبنائها فينشأ جيلاً صالحاً متمسّكاً بدينه يرى الدين على أنه تطبيق عملي للمبادئ الإنسانية. وأهم وظيفة هي تنشئة الفرد فكرياً مما يساعد على نهضة الوطن علمياً واقتصادياً وهاتان النهضتان تدفعان بالاستقرار نحو الأمام وتقفان سداً منيعاً أمام أية محاولة للنيل من أمن واستقرار الوطن. وهناك تجارب رائدة حول العالم في هذا الاتجاه يمكن الاستفادة منها حيث اثبتت نجاحاً لتلك الدول، سنتناول إحداها كنموذج يمكن تنفيذه على أرض الواقع بالنسبة لمعطياتنا المحلية حالياً ولوقوعنا بنفس المأزق وهي التجربة الأمريكية، إذ تتمحور التجربة حول قيمة " الأمن مسؤولية الجميع " والتي تنص على استراتيجية مشاركة المواطنين في المسؤولية الأمنية، وذلك بعد فشلها في مواجهة المخدرات وأحداث العنف والسطو المسلح .. إلخ بالطرق التقليدية، حيث أصدرت الحكومة قانوناً يسمى القانون الشامل لمنع الجريمة وسلامة الشوارع. طُبِّقت التجربة الأمريكية من خلال محورين الأول: الاستفادة من البحوث والدراسات العلمية التي تقدمها مراكز البحوث في أجهزة العدالة الجنائية لديهم المتمثلة في (مكتب برامج العدالة التابع لوزارة العدل، والمعهد الوطني للعدالة، ومكتب قضاء الأحداث، ومكتب الوقاية من الخروج على القانون) حيث تقوم هذه المكاتب بإجراء سلسلة من البحوث والبرامج وإجراء التقييم والتطوير المستمر لقوات الأمن (أبو شامة، 1999، ص36)، كما تقوم بإعداد الدراسات في مجال وقاية الشباب والحيلولة دون وقوعهم في الجريمة ، وإعداد البرامج المناسبة للفئات المعرّضة للخطر كالأطفال والمراهقين ودراسة بعض الظواهر التي تشكِّل انحرافاً وتؤثر في أمن وسلامة المجتمع ، وتقدم الأبحاث المختلفة عن أخطار المخدرات وغيرها وإعداد برامج متكاملة تهدف إلى تنشيط دور الجماعات المحلية للوقاية من الجريمة. أما المحور الثاني في التجربة: فهو ينطوي على تنفيذ المؤسسات المجتمعية والجمعيات الأهلية لتلك البرامج العلمية التي تقدّمها مراكز البحث وهذا هو الجزء الأهم بالطبع ،

وفيها برنامج الأطفال المعرَّضين للخطر وقد أُعِدَّ هذا البرنامج لتلك الفئات وهو مزيج من الوقاية الموقفية والوقاية الشاملة ، ويقوم بتنفيذه الأطفال والشباب المعرّضين للانحراف وقد طُبِّق هذا البرنامج في أحد أحياء مدينة أوستن عام 1992، يتميز بظروف اجتماعية سيئة وتكثر فيه معدلات الجريمة كالمخدرات والعنف والسرقة واستغرق تنفيذه ثلاث سنوات بمشاركة مختصين في شؤون العمل ، وعدد من رجال التربية والتعليم ومختصين في القانون والعدالة الجنائية ، ومختصين في الطب النفسي من وزارة الصحة ومربين ومرشدين من مراكز اجتماعية ورجال الأمن ، ويهدف البرنامج إلى القيام بأعمال التوجيه والإرشاد النفسي والاجتماعي والقيام بأنشطة ترفيهية وترويحية لملء أوقات الفراغ والتعريف بالقانون والنظام ، وأخطار المخدرات وتقديم الخدمات النفسية والاجتماعية للأسر لتوعيتها بأعراض ومظاهر انحراف الأطفال وكيفية مواجهته وتم حصر سكان الحي ودراسة أوضاعهم الاجتماعية والنفسية والاقتصادية ، كما حُدِّدت الخطوات الإجرائية للحيلولة دون تأثُّر الأطفال والمراهقين بالانحرافات والجرائم التي تحدث بالحي وذلك باتخاذ الاجراءات التالية: تقسيم المراهقين والأطفال إلى مجموعات يشرف على كل واحدة منها أحد منفِّذي البرنامج ، ويتم توزيع ملابس موحّدة بهدف تعزيز الروح الجماعية ، ويتولّى المشرف على المجموعة عقد لقاءات دورية بأولياء الأمور والأحداث ويطلب منهم المشاركة في بعض البرامج والحلقات والدورات التي تدخل ضمن البرنامج الوقائي ، كما يشتمل البرنامج على تشغيل الأطفال لمدة ثلاثة أيام في المكتبات العامة بهدف إشغالهم وملء أوقات فراغهم وضمان بُعدهم عن بؤر الانحراف ، كما يتخلل البرنامج تنظيم رحلات ونزهات جماعية خارج حدود المدينة ، وفي حال تأخُر أحد الأطفال أو غيابه عن حضور تلك الدورات فإن المشرف على البرنامج يبادر إلى زيارته ويعمل على حل المشكلات الأسرية التي قد تواجهه . ويتم الاجتماع كل أسبوعين لكافة مشرفيّ المجموعات من قبل رئيس الفريق لمناقشة التطورات ودراسة التقارير المرفوعة ، التي تشمل الحضور والانصراف للأطفال ومدى تحصيلهم الدراسي وطبيعة المشاركة في الأنشطة والسلوك العام والخاص للأطفال المنتمين للبرنامج ، وما تحقق من نتائج وحل أي صعوبات ظهرت خلال هذه المدة تمت تلك البرامج وبجهود الاختصاصيين الاجتماعيين وأساتذة الجامعات ورجال العدالة الجنائية وبإسهام ودعم مؤسسات القطاع العام وحققت نتائج باهرة في حماية الأطفال والنشء

من الوقوع في براثن الجريمة مما أدى إلى تعميمها في ست ولايات أمريكية أخرى (طالب ، 2001، ص ص 132- 147).

يمكن القول بأن أغلب المحاولات التي تمت لإجراء تجارب في هذا الميدان كانت تضم متخصصاً في علم الاجتماع مهمته وضع الخطة وتقييم مدى نجاح التجربة من عدمه في النهاية ، إذن فالدفاع الاجتماعي للتصدي للمشكلة يعتمد على التدابير المجتمعية الدفاعية التي تتخذها جميع مؤسسات المجتمع بهدف التقليل من العوامل والظروف التي تؤدي لوقوع الجريمة أو الإخلال بالأمن ، فالتعاون بين المؤسسات المجتمعية وأجهزة العدالة وهي (الشرطة – القضاء – السجون) هو شرط أساسي لنجاح المهمة ولوضع قاعدة صلبة للوقوف عليها بمواجهة ما يحدث ، ولسلامة شوارعنا فكل جهدٍ مستقلٍ لا يثمرُ منفرداً هذا ما رأيته . وسيوضِّح الشكل التالي ما أعنيه:

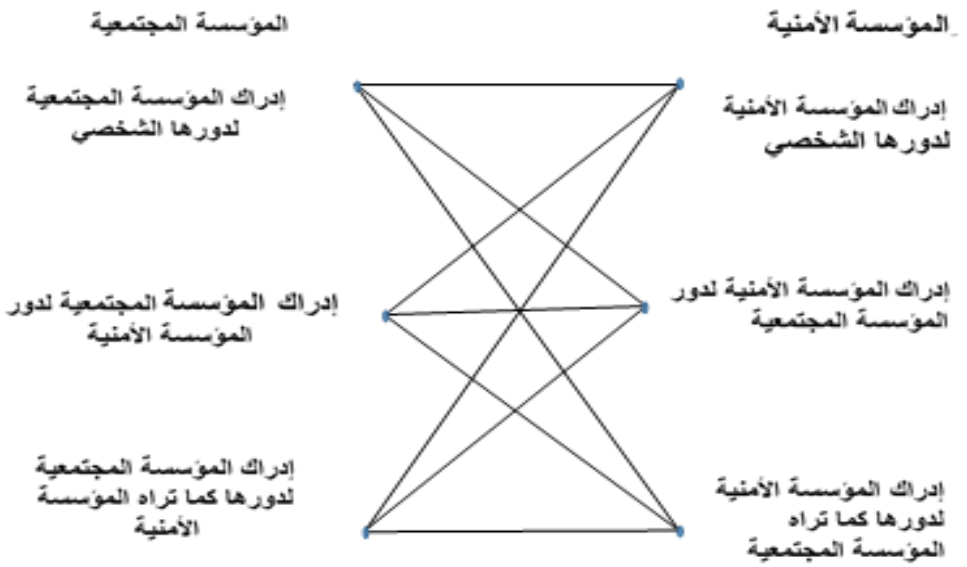

شكل رقم (1) (كيث ديفيز،1974 ص 39)

تنويـــه: -*

تـــــود الباحثة الإشارة إلى أنها حاولت جاهدة الحصول على إحصائيات للتدليل على هذه الظاهرة/ المشكلة، ولكن للأسف الشديد تعذَّر ذلك رغم التواصل مع عدَّة جهات حيث لا توجد جهة أو قسم معني بتسجيل هكذا نوع من الحالات منذ تفشّي

ظاهرة حيازة واستخدام السلاح إلى الآن حسب الرد، ولازالت المحاولات مستمرة للحصول على هذه الاحصائيات أو حتى جزء منها لتوضيح حجم المشكلة ولو بعد حين. وقد تم الحصول على احصائية من شهر 5 إلى شهر 10 لسنة 2022م ، فكانت احصائية الإيذاء 304 وسرقة السيارات 72، والسرقة بالإكراه 156 ، والاستيلاء على سيارة 12 أما السرقة 480، والانتحار 26 والشروع في الخطف 6 والقتل العمد 32 والقتل الخطأ 9 التهديد والاصابة بعيار ناري 111 ، وسيتم ارفاق الاحصائيات التي ستتحصل عليها الباحثة في الملاحق .

التوصيات:

1-ضرورة وضع مقرَّر تعبوي يتناسب وأعمار كل مرحلة دراسية للتوعية الأمنية وغرس قيم المواطنة.

2-ضرورة الشراكة في مكافحة هذه الظاهرة / المشكلة، من كل المؤسسات وإقحام طلبة الدراسات العليا لإعداد بحوثهم اللاحقة في دراسة الظاهرة / المشكلة.

3-تكثيف المحاضرات العامة، والندوات، وحلقات النقاش، والمؤتمرات بمتخصصي أقسام علم الاجتماع بالجامعات لدراسة الظاهرة / المشكلة.

وقد نختلف مع الحكومة في عشرات القضايا والمواقف، لكن الثابت أن موقفها وتوجهها في تطوير تشريعات مكافحة انتشار السلاح وتغليظ عقوباتها أمر محمود وايجابي، بل ومطلوب وهو واجب عليها ويجب أن تحاسب هي إن قصرت فيه. بالإضافة إلى دور المواطن المهم في هذه العملية لتسهيل عمل هذه الأجهزة لتنفيذ المقاصد المرجوة لتوطيد الاستقرار ودعم تطبيق التشريعات النافذة الصارمة الغير قابلة لأي تهاون أو لامبالاة أو هزل.

بيان تضارب المصالح

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

المراجـــــــع:

1- أبو شامة، عباس، شرطة المجتمع، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مطابع الجامعة، الرياض،1999، ص 36.

2- الشرجبي، غيلان عبد القادر،" جريمة الثأر وظاهرة حمل السلاح في المجتمع اليمني"، مركز الدراسات والبحوث، اليمن، مج62،ع63،ديسمبر،2000، ص ص 185_214.

3- الفدعم، محمد علي، "النزاعات المسلَّحة وتأثيرها على المجتمع العراقي"، الجامعة الأردنية، عمادة البحث العلمي، مج47، ملحق،2020، ص ص520 _539.
4- إميل دوركايم ، قواعد المنهج في علم الاجتماع، 1956،ص 33.
5- طالب، أحسن، الوقاية من الجريمة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2001، ص ص 132_147.
6-عباس محمود معوّض وآخرون، علم النفس الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1994، ص ص 86_ 89.
7- فايزة الباشا، الأمن الاجتماعي والعولمة، جامعة الفاتح، المحاضرة الشهرية الثامنة عشر، 2006، ص3.
8- فهمي توفيق مقبل، العمل الاجتماعي ودوره العلاجي في المؤسسات الإصلاحية في المجتمع العربي، مؤسسة الجامعة، الاسكندرية، 1994، ص ص 10_16.
9- كيث ديفيز، السلوك الإنساني في العمل، دراسة العلاقات الإنسانية والسلوك التنظيمي، ت سيد عبد الحميد مرسي وآخرون، ط1، دار نهضة مصر 1974، ص39.
10- محمد الجوهري، المدخل إلى علم الاجتماع، جامعة القاهرة، 2007، ص ص 349 _ 357.
11- مدحت أبو النصر، الإعاقة الاجتماعية المفهوم والأنواع وبرامج الرعاية، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 1994، ص 264.
12- مصطفى العوجي، الأمن الاجتماعي، ط1، مؤسسة نوفل، 1983، بيروت.
13- نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها: ت محمود عودة وآخرون، م عاطف غيث، ط6، دار المعارف، القاهرة، 1980، ص264.